الأوضاع الاقتصادية الراهنة
فى ظل الظروف الدولية

الدكتور
ابراهيم حلمى عبد الرحمن
وزير التخطيط السابق

لقد مرت مصر منذ بدء حركة الانفتاح الاقتصادى ـ خلال ١٢ سنة ـ بأربع مراحل هى : **الأولى** : أن مصر فى أول الانفتاح كانت مستوردة للبترول . **والثانيـة** : حدوث توازن فى استيراد البترول بل وبدأت مصر التصدير ، وزادت تحويلات المصريين الذين يعملون فى الخارج ، كما زاد العائد من قناة السويس . **الثالثة** : وهى مرحلة الخطة الخمسية ٨٢ ـ ١٩٨٧ الحالية وفيها بدأت الموارد لا تزيد بسرعة مع استمرار زيادة الطلب على الموارد الخارجية .. واننى الآن اتصور اننا دخلنا فى **مرحلة رابعة** : وهذه المرحلة تتسم بوضوح أمامنا جميعا وأن موارد النقد الأجنبى ستكون أكثر ندرة والطلب عليها يتزايد باستمرار ، والحكومة تحاول ـ بوسائل مختلفة ـ أن تحد من هذا الطلب على النقد الأجنبى وذلك عن طريق ترشيد الاستيراد ، أو بزيادة التصدير ، أو بطرق أخرى . واننى أعتقد أن هذه المشكلة الاقتصادية ـ التى سنعيش فيها لعدد من السنوات القادمة ـ وهى مشكلة التحول من الوفرة النسبية فى النقد الأجنبى الى ندرة وضيق ونرجو من الله الا يكون هذا الضيق شديدا .

النقطة الثانية : وهى مرتبطة بمشكلة الديون ، وهذه المسألة ليست قياس كمية الديون وانما هى القدرة على خدمة هذا الدين وتوزيعها على السنوات القادمة . وكنا نود أن يحضر الدكتور سلطان أبو على هذه الندوة حتى نطلب منه أن يقول لنا ماذا شكل أقساط وفوائد خدمة الدين خلال السنوات الثلاث أو الأربع القادمة . وهل هناك ازدياد شديد فى الحاجة الى خدمة الدين ؟ وذلك نظرا لحلول بعض الديون الكبيرة خلال هذه الفترة وهل الحكومة دبرت نفسها لمواجهة سداد هذه الديون وخدماتها ؟ لأن السنوات القادمة سوف لا تزيد خدمة الدين كثيرا عما يمكن أن تدفعه الدولة من الموارد التى ستكون متاحة ، مع مراعاة أن أحدا لا يتوقع ارتفاع أسعار البترول بل الخشية أن تنخفض . ونتيجة لهذا الانخفاض مع انخفاض كمية المصدر من البترول ، ومع زيادة الاستهلاك المحلى ، ومع انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج اثر عودة بعض المصريين ، ومع الأزمات الاقتصادية الموجودة فى دول الخليج ، والدول البترولية تؤثر أيضا على التحويلات وعلى عائد قناة السويس .. لهذا فاننا سنجابه فى السنوات القادمة شدة فى بعض الاتجاهات التى تتأثر تأثرا شديدا جدا بالنقد الأجنبى وندرته . ومن الجائز أن يحتاج الأمر الى اعادة جدولة الديون ـ وهذا اجراء مقبول ومعترف به ـ وقد يكون هناك حرج من الحكومة فى أنها تقول نحن نريد اعادة جدولة

الديون لأن هـذا قد يعطى صـورة عن ضعف الاقتصاد المصرى . ولكن اذا كنا نتكلم اقتصاديا فلابد أن ادرس بدقة التزاماتى الخارجيـة وخدمة هذه الالتزامات وقدرتى على مجابهتها فى الأوضاع المتوقعة والتى ستنشأ حتما عن بعض التطورات التى بدأت تظهر أمامنا .

النقطة الثالثـة : وهى تتعلق بقـدرة الانتاج المصرى على المنافسة فى الداخـل والخارج نوعا وسعرا . والانتاج سواء كان زراعيـا أم صناعيا أم خدميا كما فى السياحة . والانتاج عموما لابد أن يكون لديه القدرة على المنافسة داخليا وخارجيـا لأننا نعيش فى مجتمع منفتح ولكى تحافظ على قدرتك التنافسية لهذا الانتاج لابد من الارتفاع بمستواه ونوعيته ، وان ارتفاع أسعار الانتاج المحلى سوف يشجع على زيادة الاستيراد وبالتالى تتفاقم مشكلة النقد الأجنبى الذى لابد من دفعـه للاستيراد . واذا أمكن أن يكون هناك نصيب من الانتاج للتصدير سواء كان هذا النصيب كبيرا أم صغيرا فانه يفتح بذلك أمامه مستقبلا للتوسع وهـذا بالطبع مفيد واننى كنت أود أن يحضر الدكتور سلطان أبو على لكى يقول لنا ما هى قدرة الانتـاج المصرى على المنافسة داخليا وخارجيا أمام الانتاج الدولى .. وفى تقديرى الشخصى أن هـذه القدرة فى تناقص شديد وسريع لأسباب كثيرة يمكن حضراتكم أقرب الى أسواق الانتاج والى المعرفة بهـذه المسائل والأسـباب التى تحـد من قدرة منتجاتنـا على المنافسة . واذا افترضنا مثلا أن موضوع القـدرة التنافسية للانتاج المصرى فى انحدار فان الوضع الاقتصادى فى هذه الحالة لا يصلحه ولا مائة الف مليون دولار ، وذلك لأن قدراتك الانتاجية وقيمتك الاقتصادية المقدرة بالانتاج نوعا وكما فى انهيـار ما لم يكن هناك اقتصاد له قاعدة صلبة يقف عليها ـ ونحن لا نتكلم عن الخطة أو الزراعة أو الصناعة أو التضخم ـ فان هذا المجتمع سوف يفقد قدرته الانتاجية ويصبح اقتصادا معالا .

النقطة الرابعـة : بعـد أن نتعرف على قدرة الاقتصاد المصرى على انتـاج سلع وخدمات يمكن أن نناقش مع التزامنا الالتزام القومى سياسـيا واقتصاديا بالقواعد الأساسية للانفتـاح وهى : حرية تملك النقد الأجنبى وتداوله بشروط معينـة ، وحرية الاستيراد ـ وهى تصـدير الأمـوال ـ بشروط معينة ... والحادث بالفعل هو أن هناك هروبا لرؤوس الأموال فى الأشـهر الأخـيرة . لذلك فاننى أسأل الدكتور سلطان .. هل صحيح بأن هناك تهريب أو هجرة لرؤوس الأموال المصرية بالعملة الأجنبية . التقرير الأخـير للبنك المركزى يقول بأن ودائع المصريين فى الجهاز المصرفى بالعملات الحرة ٦ آلاف مليون ـ اننى أتذكر هـذا الرقم فقط ـ ولكن أين هؤلاء وماذا يفعلون ؟ ان من بيننا كثير من رجال المصارف والبنوك فانى أوجه اليهم سؤالى .. لماذا ٦ آلاف مليون فى الخارج ؟ هـل لعدم وجود سوق استثمار بالنقد الأجنبى فى مصر ـ وخاصة بالنسبة للنقد قصير الأجل ؟ ان هذه المبالغ معظمها ودائع وأصحابها سـوف يقومون بسحبها غدا ، والجهـاز المصرفى لا يستطيع أن يستثمرها داخل مصر فلابد أن يستوردها من السوق الدولية على أساس الاستثمار قصـير المـدى بفرق ربع أو ثمن فوائد للبنك ـ وهـذا سليم من الناحية المصرية طبقا للأوضاع الحاضرة ـ ولكن هذا يدل على أن هناك قدرة مصرية ادخارية ، واننى أقدر بأن هناك قدرة ادخارية أكثر من هـذا لأن معظم المصريين فى الخارج خـلال الفترة الأخـيرة بدأوا يترددون فى تحويل أموالهم الى مصر واحتفظوا بها فى الخارج ـ وهذه ليست مقيدة فى بيانات البنك المركزى المصرى لأنهـا لم تدخل ـ وبذلك تكون هناك مشكلة كبيرة تحتاج الى تصحيح .. وبعض هذه التصحيحات قد تحتاج الى قرارات سريعة ، والبعض الآخر تعتبر قضايا هيكلية ضخمة التصحيح فيها سيحتاج الى وقت طويل .

النقطة الخامسة : لقد تحدث الدكتور عبد المنعم

راضى عن سنتى ٧٨ ، ١٩٨٢ وما قبلهما وما بعدهما وبالطبع هو كاستاذ لديه قدرة على الاقناع ويريد ان يقنعنا بأن الصناعة لابد ان نتراجع فيها — وانا ضد هـذا على خط مستقيم — لأن الأمل الوحيد لمستقبل مصر فى المدى القصير والبعيد هو القدرة الصناعية الانتاجية السليمة — وان الزراعـة مع كل ما يمكن ان نضعه فيهـا لن تؤدى الى زيادة فى الدخل بأكثر من مرتين او ثلاثة خلال العشرين سنة القادمة لأن هناك محدودية طبيعية لقـدرة الانتـاج الزراعى على الزيادة فى المدى الطويل ، هذا بالاضافة الى محدودية الماء والأرض الصالحة للزراعة . والدكتور الجبـلى سيتحدث بوضوح — اذا وجد فرصة — عن محدودية الأرض والمياه وأن المجال الوحيد لمستقبل مصر مع زيادة السكان هو فى القـدرة الانتاجيـة التكنولوجية الصناعية التصديرية فاذا لم نكتسب هـذه الفرصة ضـاع المستقبل ، وهذا ليس معناه ان الصناعة الحالية جيـدة ، او الأموال التى وضعت فى المصانع من الابرة الى الصاروخ كانت سليمة — وانما يعنى هذا باننا نطرق الباب الوحيد المفتوح امام الاقتصاد المصرى وهو القدرة الانتاجية الصناعية التكنولوجية القـادرة على التنافس فى الداخـل والخارج .. واذا لم نكتسـبها فان الزراعـة او الصـناعة او السياحة او البترول سوف يبنى مستقبل مصر الاقتصـادى .

النقطة السادسة : لقـد عددت بعض المشاكل وقد لا يستطيع ان يرد على كثير منهـا الدكتـور سـلطان لأنه لو حاول ان يضغط على الواردات بشكل او بآخر فان بعض القطاعات سوف تضار وهى التى لهـا قدرة كبيرة على التأثير بالسياسة العـامة . كما انه اذا حاول ان يجـدول الديون ستقوم الدعوة الى ان هذا فيه دعاية سيئة ضد الاقتصاد المصرى ولابد ان تعمل سرا — فيسافر مدير البنك المركزى الى فرنسا سرا لكى يعمـل جدولة لأحد الديون فى السر ثم كل الناس تعرف — ان جدولة الديون ليست عيبا فى الظروف الحاضرة ونعملها الآن والاقتصاد المصرى ما زال واقفا على رجليه قبل ما نعملها ونحن فى وضع اقل من ذلك . أما فيما يختص بمشكلة نقص القـدرة التنافسية — فانه اذا صحت — فان هذا أخطر شىء لأن معنى هـذا تحول المجتمع من مجتمع منتج الى مجتمـع غير منتج .. وهل هذا صحيح أم لا ؟ ربما يكون ذلك صحيحا فى بعض القطاعات فاننـا يجب أن نبحث ونعالج كل قطاع على هذا الأساس .

النقطة السابعة : هى اننى لم اذكر لفظ التخطيط وذلك لأننى فى الواقع فى غاية الألم حيث انه بعد اكثر من ثلاثين عاما ونحن نتكلم عن الخطة والتخطيط ورئيس الدولة يصرح — فى وقت من الأوقات — ويقول بأن مصر كانت فى حالة حـرب ، ولذلك انصرفنا عن التخطيط .. كيف يتأتى ذلك ؟ ان الدولة التى فى حالة حرب تحتاج الى التخطيط اكثر من وقت السلم . ان التخطيط عبارة عن اعادة تنظيم موارد الدولة فاذا كانت الدولة فى حالة حـرب او لديهـا ضائقـة ، فان على الدولة ان تخطط لمواردها ولكى تستخدمها احسن اسـتخدام ممكن لأنها فى حالة ضيق اما كوننا نقول بأن مصر دخلت عدة حروب ، وانفقت ملايين الجنيهات ، واستشهد من ابنائها الكثير . لذلك تركنا التخطيط وذلك لأننا اعتبرنا أن التخطيط عبارة عن عـدة مشروعات خارج النظـام السـياسى ، وخارج الالتزامات العسـكرية وانه يقتصر على الاسـتخدامات الاستثمارية فى البـاب الثالث . وهـذا خطأ لأن التخطيط يكون للموارد سـواء كانت موارد بشرية أم مالية أم نقـدية بحيث تؤدى هـذه الموارد الى تحقيق الأهـداف المطلوبة ، وليس بالضرورة أن يكون الهدف التنمية الانتاجية فقـد يكون تحسين الخدمات او الدفاع او تنمية المحافظة على الكيان السياسى .. او اهـداف اخرى معينـة . وعلى المخطط ان يأخذ هـذه الأهداف ان يخطط وينظم استخدام جميـع الموارد البشرية والمادية لتحقيق

هذه الأهداف — سواء كانت أهداف حرب فى اليمن أم صمود المعركة أم ارتفاع فى مستوى المعيشة فالمخطط الذى يتجاهل هذه الظروف السياسية والعسكرية بالقطع ليس مخططا . ولقد سمعنا من السيد نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط أن الخطة ولو أنها مكتوبة فى صورة مشروعات واعتمادات فان بين سطورها اعتبارات عسكرية وسياسية لم تكتب صراحة . وهذا الكلام أسرنى كثيرا ولو أننى لا أعرف قراءة ما بين السطور جيدا .

النقطة الثامنة : أن الوضع الاقتصادى فى الوقت الحاضر مقلق نظرا لأن القدرة على الحد من الاستيراد ليست سهلة ، والقدرة على زيادة التصدير محدودة ، واحتمالات نقص النقد الأجنبى قائمة ، وصعوبة تحسين الكفاءة الانتاجية للمؤسسات القائمة على أحسن فرض فى المدى الطويل وليس فى المدى القصير .. لذلك يجب على المسئولين عن الناحية الاقتصادية من الآن معالجة هذه القضايا بما فيها قضية الديون وجدولتها ورسم سياسة لخدمة هذه الديون بالشكل المناسب مع الاستفادة من الفرص القادمة ومن الثروات الموجودة فعلا لدى المصريين سواء كانوا أفرادا أم مؤسسات بطريقة مناسبة فى الداخل أو الخارج وذلك بهدف محاولة رسم سياسات اقتصادية يكون هذا هو محورها . فلقد ذكر السيد نائب رئيس الوزراء فى كلمته بأن هناك المحور العالمى والتوقعات السياسية التى ستقوم بدأت تنفذها الدول الصناعية الكبرى مثل سياسة الحماية ، وسياسة الحرب الغذائية . فاذا كانت هذه السياسات التى سوف يعملها العالم .. فماذا نعمل نحن ؟ المحور الاقليمى بشىء من التكامل وليس بالتنافس فى الانتاج ، والمحور السكانى فى قضية الانتاج ولا ننسى العنصر البشرى — وكما سبق أن ذكرت — نتكلم عن الانتاج والانتاجية وننسى المدير وسياسات القوى العاملة . واننا لو تتبعنا لسنوات طويلة السياسات العامة واعدنا تحليلها وجدنا أنها تكاد أن تكون سياسات متعمدة لتخفيض الانتاجية بتعليلات أمنية وسياسية .. والتعليل الأمنى سابق على الوضع الاقتصادى ، والتعلل السياسى الاستقرارى سابق على القيمة الاقتصادية فكانت هذه هى النتيجة التى نحن عليها الآن — لأننا لم نضع الوضع الأمنى مع الوضع السياسى مع الوضع الاقتصادى ونقول بأن هذه كتلة مع بعضها . ويجب عندما نريد استقرارا الا يكون هذا الاستقرار على حساب الانتاجية ، وعندما نريد أمنا الا يكون هذا الأمن على حساب الناحية الاقتصادية لأن هذه الناحية الاقتصادية اذا أضيرت فان كلا من النواحى الأمنية والسياسية داخلية وخارجية سوف تضر حيث يوجد تكامل وتداخل وتدافع بين هذه الاتجاهات .

النقطة التاسعة : ان الخطة القادمة يجب أن تنظر فى وحدة متكاملة بين الاعتبارات التى نسميها اقتصادية ومالية واجتماعية وأمنية وسياسية — بمعنى الاستقرار والديمقراطية والحرية — وان تجمع هذه الاعتبارات فى توحيد الموارد . فعندما ذكر الدكتور الجنزورى — وهو رجل مسئول قام بجهد كبير مشكور فى هذا القطاع الهام — فى كلمته ان المصريين يريدون أن يعيشوا مثل الأوربيين ويشتغلون مثل الأفريقيين .. ولم يقل لنا ماذا سيفعل تجاه هذا الموقف ؟ فهل نستمر فى أن نقدم للناس الخدمات والفرص على مستوى أوربا ، وفى نفس الوقت نقبل أن يكون انتاجهم على مستوى افريقيا ..؟ كنا نود من سيادته أن يكلمنا عما كان يجب فعله هنا.. نأتى الى الناحية السياسية والناحية الأمنية .. واننى اعتقد بأن الشعب المصرى وخاصة الشباب على مقدرة أكثر بكثير مما يقدم فعلا . فالمسألة لا تعدو أن تكون مسألة مصارحة ومشاركة . وقد علق البعض على كلمة المشاركة الشعبية عند اعداد الخطة الثانية . واننى أقول بأن هذه المشاركة الشعبية فى ظل الجو الذى يفصل بين السياسة والأمن من جهة وبين الاقتصاد والاجتماع من جهة أخرى فانه يكون من أخطر ما يمكن .. والمثل الواضح على ذلك مشروع الصرف الصحى بالاسكندرية فقد دخل فى نقاش حتى أصبح المشروع لا يعرف له رأسا من رجلين وصلت تكلفته من الألف مليون الى الالفين مليون وعقدت جلسات ومؤتمرات ودخلنا فى مناقشات وأصبح هناك نوع من أنواع المضاربة الشعبية . ومثل بورسعيد وغير ذلك من الأمثلة . فيجب قبل أن ندخل فى عملية المشاركة الشعبية أن نتفق على قواعد اللعبة وأن نكون جميعا نخدم غرض واحد هو مصلحة مصر ومجتمعها اقتصاديا

وامنيا وسياسيا . ومن ثم فيجب على الرجل السياسى أن يستمع الى الاقتصادى والى الأمنى والى العسكرى . ولا يجعل الاقتصاد — وخاصة فى الظروف الحاضرة — يؤثر تأثيرا سلبيا على العوامل الأمنية والاستقرارية والسياسية .

النقطة العاشرة — كلمة أخيرة انه فى فبراير سنة ١٩٨٢ دعا السيد رئيس الجمهورية الى عقد مؤتمر اقتصادى — واظن أن كثيرا من حضراتكم شاركوا فيه **وقد اوصى المؤتمر بالآتى :**

التوصية الأولى — العودة الى نظام التخطيط القومى الشامل — واظن أن الدولة اتجهت بكل قوة الى هذا — ولكن لنا ملاحظات وقد تكون اعتراضا على هذا ولكن الدولة أخذت بهذه التوصية فعلا .

التوصية الثانية — رفع معدل الاستثمار لخلق فرص عمل لربعمائة الف فرد سنويا ، وهذا يمنع زيادة البطالة الحقيقية فى المجتمع .. وبالفعل ارتفع معدل الاستثمار . ولكننى لم ار اية دراسة تحدد بالفعل خلق فرصة عمل لربعمائة فرد فمنذ سنة ١٩٨٢ وحتى سنة ١٩٨٥ نجد كل المدارس والمعاهد والكليات تخرج أعدادا هائلة سنويا ومع ذلك لا توجد دراسة واحدة تقول باننا صحيح بنخلق ٤٠٠ الف فرصة عمل أم لا .. هذا فى الوقت الذى نقول فيه بأن هناك ١٢ مليون فرد كقوة عمل منهم ٩ مليون فرد لا يشتغلون . وقد عقب الدكتور عاطف فقال كيف اترك ١٥٠ أو ١٨٠ الف سنويا فى المنازل من غير شغل فان هؤلاء سوف يشكلون ضغطا داخل كل بيت .. فاذا كان ٤٠٠ الف يعين منهم سنويا ١٥٠ أو ١٨٠ الف تشغلهم الحكومة لله فاننا بذلك لم نعمل شيئا .

التوصية الثالثة — كانت متصلة بمحاربة التضخم وعجز الميزانية . وقد اختلفت الآراء حول هذا الموضوع ، واننى متفق — برغم تضارب الأرقام — على أن التضخم فى مصر محدود ، وأن هذا التضخم قد وصل فى سلع معينة الى مستويات عالية جدا وهى المستويات التى تعطى نماذج اجتماعية سيئة اكثر منها نماذج اقتصادية لها وزنها . كما أن عملية التوسع الأفقى فى الأراضى الزراعية سمعنا بأنها لم تنجح كثيرا اذ كان المطلوب ١٠٠ أو ١٥٠ الف فدان ويبدو أن هناك صعوبات صادفت هذا التوسع .. أما بالنسبة للتوسع فى الاسكان الشعبى فانه شىء مفروض لأن عملية الاسكان الشعبى هى علاج اجتماعى لظاهرة ، ان لم تعالج بصورة سريعة فانها تشكل خطورة كبيرة فى المجتمع . وهى لم تكن حلا لأن الحكومة ليس من المفروض أن تبنى مساكن شعبية **أو** غير شعبية وانما نتيجة لاختلال الأجور والأسعار الذى سيدرس فى احدى لجان المؤتمر ادى الى صعوبة دخول الاستثمار فى الاسكان على اى مستوى من المستويات .

التوصية الرابعة — كانت خاصة بموضوع الدعم والذى اختلفت حوله الآراء ايضا ولكن كان هناك اتجاه الى التقليل منه والحرص على التدرج فى انقاصه .. واظن أن هذا قد تم الى حد ما — وان لم يكن بدرجة كافية — والدعم لا يجب أن يؤخذ منفردا بل لابد أن يؤخذ ضمن مجموعة من السياسات مثل سياسة الضرائب ، وسياسة الايرادات الأخرى ، والانفاق والأجور .

التوصية الخامسة — خاصة بالاستيراد بدون تحويل عملة وقد تناقشنا فيها وكان الذين يتناقشون فى هذه المشكلة من الأساتذة الكبار أمثال الدكتور عبد الجليل العمرى ، والدكتور عبد المنعم القيسونى ، والدكتور على الجريتلى ، والمرحوم الدكتور حسين خلاف وظلوا يتناقشون ساعات وساعات وانتهوا بالتوصية الى معايشة الاستيراد بدون تحويل عملة لفترة مع دخول الجهاز المصرفى بقوة فى العملية الى ان يمكن التحكم فى الاستيراد وفى سعر النقد فى صورة شبه حرة للسوق يكون للجهاز قوة وقدرة فيه .

وبعد .. لقد تحدثت عن المراحل الثلاث الماضية .. وفى المحاضرة القادمة سوف اتحدث عن المرحلة الرابعة . وهى المرحلة التى يجب أن تدرس الخطة الاقتصادية فحسب وانما من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حتى يمكن أن تكون خطة شاملة لكل هذه الاعتبارات فى ظل الأوضاع والظروف المتوقع حدوثها .

وشكرا .